

أخبار القضاء والأمن

العثور على جثة في صريفا

عُثر على الشاب حسن محمد الموسوي (24 عاماً) جثة هامدة في بلدة صريفا الجنوبية، أمس، بعدما كان قد اختفى منذ الثلاثاء الماضي، حيث شوهد آخر مرة يترك محله التجاري عند مثلث بلدات أرزون - شحور - صريفا، ليستقل دراجته النارية باتجاه بلدة صريفا. إثر العثور على الجثة، حضرت القوى الأمنية والأدلة الجنائية وباشرت تحقيقها، وذلك في حي الخلة بالقرب من جبانة البلدة.

إطلاق نار ابتهاجي باطلاة الحريري

فور بدء المقابلة التلفزيونية التي بثت الثلاثاء الماضي، أطلقت أعيرة نارية من مسدسات وأسلحة حربية في الهواء ابتهاجاً في منطقة الطريق الجديدة. وبحسب بلاغ أمني رسمي، أطلقت أيضاً مفرقعات نارية مختلفة، من دون أن يصاب أحد بأذى.



وفد فرنسي في قصر عدل زحلة

زار وفد من السفارة الفرنسية في بيروت قصر العدل في زحلة، أمس، واجتمع إلى النائب الأول القاضي فريد كلاس، حيث جرى البحث في موضوع الفرنسيين اللذين قضيا في حادث سير على طريق الفيضة بين زحلة وبيروت.

رئيس محاكم الشمال للإسراع في بتّ الدعاوى

تفقد الرئيس الأول لمحاكم الشمال القاضي رضا رعد، يرافقه نقيب محامي الشمال بسام داية، أمس، محكمة بشري في سياق الجولات التفقدية التي يقوم بها على المحاكم في الأضية الشمالية. وكان في استقباله رئيس محكمة بشري القاضي جان طنوس وممثلون عن نقابة المحامين في القضاء، وأطلع على سير العمل في المحكمة وحاجاتها، إضافة إلى أوضاع المبني والقاعة المخصصة للمحاكمات والغرف التابعة للمحكمة والمستودعات وغرف الملفات.

وأعطى الرئيس الأول توجيهاته بضرورة الإسراع في بتّ الدعاوى والأحكام والاهتمام بالمبنى وقاعة المحكمة لجهة حسن سير العمل.

تحويل طريق الحازمية بسبب انهيار حائط

أعلنت المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، أمس، أنه سيُعمد إلى قطع السير القادم من جسر الباشا نحو الحازمية (الطريق الداخلية) قبل مبنى دار الصياد بـ 20 متراً، وتحويله إلى جادة الرئيس إميل لحود، وجعل الطريق الممتدة من المرفق بعد المدرسة الحربية (الطريق الداخلية - الحازمية) مخصصة للسير باتجاه واحد نزولاً بدلاً من اتجاهين، بسبب انهيار حائط بمسافة عشرين متراً وعرض ثلاثة أمتار، في محلة الصياد - بيروت مقابل «أوجيرو».

مهنئون للأمين العام لاتحاد المحامين العرب

تلقي المحامي عمر زين، أمس، سلسلة اتصالات تهنئة من الرؤساء نبيه بري، نجيب ميقاتي، أمين الجميل وإميل لحود، ووزراء ونواب حاليين وسابقين وشخصيات سياسية وقضائية وحرزية ودبلوماسية عربية وأجنبية، لمناسبة انتخابه أميناً عاماً لاتحاد المحامين العرب. وتستقبل نقابة المحامين المهنيين من الزملاء المحامين والأصدقاء في مبنى بيت المحامي، عند العاشرة من قبل ظهر الأربعاء المقبل وحتى الثانية عشرة.

دراجة بارود الفرنسية

قال وزير الداخلية السابق زياد بارود إنه «لا يجوز الخلط بين سائقي الدراجات الذين يمتنون النشل، ومن يسرون وفق الشروط القانونية، الذين ربما ما كانوا ليأخذوا هذا الخيار، بما يحمله من مخاطر، لو كانت لديهم القدرة المادية على شراء سيارة». وفي حديث له مع «الأخبار» لفت بارود إلى أن كثيراً من دول العالم، وتحديداً في أوروبا، تشجّع الناس على قيادة الدراجات النارية، لكونها «تستهلك وقوداً أقل، وتسهم في تخفيف ازدحام السير». يذكر أنه عندما كان يذهب إلى العاصمة الفرنسية كان يستاجر دراجة نارية تفادياً للازدحام، لكن في المقابل، يشير بارود إلى ضرورة تقيّد السائقين بشروط السلامة المرورية، وأن يعتمروا الخوذة الواقية، إضافة إلى حمل كل الأوراق اللازمة، وذلك «لكي لا يتحولوا من أصحاب حق إلى مخالفين، فيستحقوا بالتالي القمع».

وهذا منصوص عليه في اقتراح سابق للوزير بارود، موجود الآن في أدراج مجلس الوزراء.

«الأخبار» اتصلت بالوزير مروان شريل، ونقلت إليه بعض الشكاوى الواردة إليها من سائقي الدراجات، بغية الوقوف على رأيه، فأشار إلى أن الوزارة في صدد البدء، خلال أيام، بحملة أمنية شاملة لقمع مخالفات الدراجات، وهي «ربما ستظلم أشخاصاً أوادم يلتزمون القانون، لكن لا بد منها لحل المشكلة المتفاقمة، لأن أصحاب الدراجات هم أكثر المتسببين في حوادث السير، إضافة إلى عمليات النشل التي يمارسونها في وضح النهار».

يشدّد الوزير على إيصال رسالة إلى أصحاب الدراجات، عبر «الأخبار»، مفادها «أنني أحبهم، شرط أن يلتزموا بالقانون، وأن يبتعدوا عن الرعونة وقلة الأخلاق على الطرقات». وبلغت إلى أن الوزارة في صدد جمع ملفات عن كل سائقي الدراجات، «فمن كان منهم وضعه قانوني ولا سوابق بحقه، فإني أؤكد أنه لن يتعرّض له أحد من القوى الأمنية».

إلى ذلك، وإزاء حملة «قمع» مخالفات الدراجات التي باشرت القوى الأمنية أخيراً، يلاحظ أن ظاهرة «بهلواني اللعب مع الموت» التي أثارها «الأخبار» قبل نحو 8 أشهر ما زالت على حالها، إذ لم تتخذ شرطة السير المعنية أي إجراء لمنعها. فمع كل ليلة سبت، يحتشد عدد من الشبان على دراجاتهم الكبيرة عند أوتوستراد خلدة، وكذلك عند طريق المطار الجديد، ليمارسوا حركات «بهلوانية» تعرّضهم، كما السلامة العامة، للخطر الشديد. آنذاك، وعد مسؤول أمني بمعالجة هذه الظاهرة من خلال تخصيص عديد كاف لها، وهو ما لم يحصل. وفي السياق ذاته، يشير مسؤول أمني سابق، عمل سنوات في شرطة السير، إلى أن هذه الظاهرة لا تحتاج من القوى الأمنية إلا إلى قرار جدي بمعالجتها، بحيث ترسل إلى هناك دورية من المعلومات أو الاستقصاء، بثياب مدنية، لتحديد أسماء راكبي الدراجات، ومن ثم استدعائهم لتحذيرهم. وفي مرحلة لاحقة يُستدعى المخالف وتُحجز دراجته وتُحرّر بحقه مخالفة «تؤلمه» وتكون كفيفة بزجره، لأن عدداً من هؤلاء ماتوا سابقاً وما زال بعضهم يتعرّض لإصابات خطيرة باستمرار، فضلاً عما يسببونه للسيارات المارة من زعر يؤدي في بعض الأحيان إلى حوادث.

يُشار إلى أن قانون السير لم يتضمن أي إشارة إلى الحركات البهلوانية على الدراجات النارية، ربما لأنه عندما أقرّ في ستينيات القرن الماضي لم يكن هناك ممارسات من هذا القبيل، غير أن القوى الأمنية تقمع هذه الممارسات تحت عنوان «تعريض السلامة العامة للخطر». ويعرّف القانون الدراجات النارية بأنها «كل مركبة ذات عجلتين أو ثلاث عجلات مجهزة بمحرك ناري، ولا يزيد وزنها فارغة على 400 كيلو غرام، وكذلك كل مركبة من هذا النوع ذات أربعة دواليب مصنوعة خصيصاً ليسوقها أصحاب العاهات الجسدية».

شريك: سنيابشر
حملة أمنية شاملة
خلال أيام لقمع المخالفات
وهي ربما ستظلم
أشخاصاً أوادم يلتزمون
القانون

نقلها عشوائياً بالرافعة إلى المرأب الذي ترمى فيه. وتعلن القوى الأمنية كل مدة إتلاف كميات كبيرة من الدراجات غير القانونية بـ «مكبس» معدني، هي التي لم يذهب أصحابها لاستعادتها، أو لأنه لا أوراق لها في الدوائر المعنية، علماً أن الدولة يمكنها في هذه الحالة الاستفادة منها من خلال إعادة بيعها أو تصديرها بطريقة ما. يُذكر أن عدداً كبيراً من الدراجات يستورد من الصين بعد شرائه بالكيلو، وإذا أراد المعنيون تحسين نوعيتها يمكنهم وضع شروط على النوعية المستوردة،

القتل والإيذاء»، على حد تعبير طارق. ولعل أكثر ما يغضب أصحاب الدراجات النارية هو الطريقة التي تتعامل بها قوى الأمن عند احتجاز دراجاتهم لأي سبب من الأسباب، إذ يجري التعامل مع الدراجة، في الحجز والنقل والتخزين، كقطعة خردة لا قيمة لها، رغم أن الدولة تتعامل مع الدراجات النارية كبقية السيارات والأليات، لناحية رسم التسجيل ودفع رسوم الميكانيك ومحاضر الضبط. فمثلاً، عندما يذهب شخص لاستعادة دراجته بعد حجزها يجدها شبه محطمة، وذلك نتيجة

عامّة!

أبو عمشة يرى أنّ «من الصعوبة بمكان فرض معايير موحدة في التعامل مع المخالفات، لأنه يتعرّض على عدد كبير من الأهالي، بسبب سوء أوضاعهم المعيشية، الالتزام بالضوابط القانونية، وبشروط السلامة». وفي هذا السياق، أشار تجمع الشباب للتوعية الاجتماعية (الياز) في تقريره لعام 2010 إلى أن عدد قتلى حوادث الدراجات النارية بلغ 102 قتيل في العام المنصرم وحده. لكن التقرير لم يتطرق إلى «خصوصية» كل منطقة، وخصوصاً في عكار، حيث تزداد الحاجة إلى استخدام الدراجات النارية بسبب رداءة أحوال الطرقات من جهة، وصعوبة تنفيذ القوانين المرعية الإجراء بالنسبة إلى استخدام الدراجات النارية بسبب ارتفاع معدلات الفقر.

والأمر نفسه ينطبق على مجمل المخالفات في مجال السير. في عكار، تصول وتجول السيارات العاملة على المازوت من دون إجراءات جدية لكافحتها. ويتحدث المواطنون في المنطقة عن «تواطؤ بين القوى الأمنية والسائقين»، أما «تحليلات» المواطنين، فجلها يصب في اتجاه اتهام «تيار المستقل ونوابه السبعة في عكار بالتقاعس عن ممارسة مسؤوليتهم في معالجة شؤون عكار الإنمائية»، تاركين الحمل الثقيل على كاهل «مؤسسات المجتمع المدني وحدها».

الواقية، بل قد يكون على متن إحداهما السائق وخلفه شخص ثان. وعلاوة على ذلك يتسابق سائقا الدراجتين على طريق البيرة القبيات رغم منعطفات الخطيرة، غير أبهين بكثافة دوريات قوى الأمن، والقوة الأمنية المشتركة لضبط الحدود. وفي سياق السؤال عن سبل مواجهة مخالفات سائقي الدراجات النارية بزر مصدر أمني الأمر بنقص عديد القوى الأمنية، وباستحالة «توفير رجل أمن لكل مفرق وزقاق». لذلك، ناشد نقيب عمال وعاملات «التركيبو» في الشمال، محمد حوا، وزير الداخلية، «تكليف الشرطة البلدية بتحرير محاضر ضبط بحق المخالفين»، مشيراً إلى عجزه مثل غيره من فاعليات البلدة عن مطالبة البلدية باتخاذ تلك الإجراءات، مفضلاً صدور الأوامر من السلطات العليا «تجنباً للحزرات داخل البلدة».

موقف النقيب حوا ليس مستغرباً في معظم البلدات العكارية، حيث تتحكم التوازنات العائلية في تركيبة المجالس البلدية، مما يعطل قدرتها على اتخاذ إجراءات جزرية بحق المواطنين ولو كانت في سبيل حمايتهم. هذا ما يؤكد حسن أبو عمشة، عضو المجلس البلدي في بلدة كفرتون، التي تشهد انتشاراً كثيفاً للدراجات النارية، وخصوصاً مع عودة النازحين في فصل الصيف، لكن



ASIA GREAT ESCAPES

- ~ Bali 5 nights starting 1500\$
- ~ Malaysia 3 nights Kuala & 3 nights Langkawi starting 1270\$
- ~ Maurifius 5 nights starting 2900\$
- ~ Thailand 3 nights Bangkok & 3 nights Phuket 1380\$

*Rates include ticket, hotel plus transfers

kurbantravel

Kantari 01 371013 City Mall 01 875000 Achrafieh 01 611000